

منحى عليه
النظر بالحق

بالمصلحة كما وليا الحاجر والوكلاء فالأجر والحال ما سطر فاجارته غير
صحيحة ولا يجوز كحادث السنن المتاجر منه ما ذكره في ذلك الارزاق
ولا يجبره باحتجاجة بالباطل من الاستجارة من الناظر كما ذكره في الحال ما ذكر
والله اعلم **مسئله** في دار موقوفة على مسجد معلوم والمسجد باقيا فله
ناظر اجر الدار المذكورة على مستاجر مدة معلومة الا ابتداء والانتها يجعلا
المستاجر مائة باجرة مثلهما زمانا ومكانا فهل يوجرها لناظر منه وليس له
ان يوجرها من غيره مادام رغبنا في الاستجارة بها باجرة المثل ولو زاد رجل
في اجرة الدار المذكورة وكان متعنتا في الزيادة فهل يكون زيادة التمتع غير
مفني لذالان يظهر فيها زيادة رغبة وهي ان يرغب كل واحد في استئجارها
بمثل هذه الزيادة **مسئله** يقال للمستاجر ان تستاجرها بهذه الزيادة او
تتلعق ببيتك والحال ما ذكره في **احباب** رجه ان يتعالى بغير يوجرها
الناظر منه وتكون تاجيرها منه او من غيره اذا كان داعيا في سبيل الاجرة
من غير مطلق ولا نفس مليا بها واذا زاد رجل غلبا له المستاجر لها من اجرة
مثلا بقصد التمتع والمصدر لم يملك في اليه في ذلك لكونه غير موقوف
شرا على قوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار الا ان يرغب بها واذا ابر
برض مستاجرها فالناظر ينظر بالمصلحة التي لا تتنافى شرها والواقف
من المالك والتفتية للمسا اذا كان ذلك لا يتغير به مقصود الواقف او القلع
والارض من ماله او من مال الواقف اذا كان اصله من التفتية بدون
الاجرة المبدولة المذكورة والله عز وجل اعلم **مسئله** في رجل تحت بده ارض
وقف بشجارها كل سنة ممن له ذلك شرعا ويزارعها على غيره نسيم على
رصلاح ستمين فزارعها بعض السنين على شخص وزرعها حورا وانقضت
المدة واصلها كورباق في الارض ومضت مدة بعد ذلك فطالب المستاجر
المذكور المزراع المذكور باجرة المثل لثلث الارض فهل يجب ان ذلك
او لا ولو ادعى المزراع المذكور على المستاجر المذكور انك بسطت هذه
الارض المذكورة مائة سنين بالثلث وقدمت سنة وبقي سنة
فانكوا المدعي عليه ذلك فاقام المدعي المذكور وهو المزراع المذكور بينة
مشهدت بسطة المدعي عليه له على الارض المذكور مائة سنين منهم على
اصلاح ستمين وقد مضت سنة وبقيت سنة فهل يكون البسط المذكور
لذال ان عند المزراعة او لا وهل يسقط عند اجرة المثل عند بثوث البسط

الزيادة في اجرة
ارض التفت
تتمت

والله

المذكور ويؤتممه ويلزمه ما يلزم المزراع او لا فبقا **احباب** رجه ان تخل
او طالب الست اجرا المذكور المزراع المذكور باجره مثل ثلث الارض المذكور
والحال ان يملك صنعت ذلك ينجوا الاجارة المذكور او الاجارة ذلك الملك لمفع
ذلك واجيل له واما البسط المذكور على الكيفية المذكور فهو اجارة فاس
فاذا ثبت به المدعي المذكور وهو المزراع المذكور فالواجب عليه المدعي
عليه اجرة المثل لثلث الارض المذكور فيها من السنة المذكور اي مد
بسطة فيها على الثلث المذكور وان كان قد احرقت في الارض المذكور ما فيه
اصلاح مما من حرج وتجره فله في مقابلته فان ادن وقبمه الارض المذكور
لانه عما حج لا يقا بعد اياه فيها بان مالكه صنعتها حصيد الذي يضمنه عند
الاجارة الفاسد المذكور والله عز وجل اعلم **مسئله** في رجل تحت يد
ارض موقوفة ولم يبرر استجاره من ناظرها وبورها وبسطةها وبسطةها
النتعاق بها في كده المذكور بحيث انه بسطه ما حدث فيها من الغنا بالاربع
عليه فهل يكون بعد المزراع المذكور مشاركا بالغنا المذكور حتى لا يصح تاجر
الناظرها من غيره وان كان اصلا ام لا **احباب** رجه ان يفتى اذا احدث
المستاجر المذكور في الارض المذكور الغنا المصاح اليه للمزراع فيها كعم
لحظ الما الذي بسطه ويحصل الانتعاق به في زراعته لا يكون شركا له لا اشتراكه
بالاربع عليه فاذا عرفت ذلك فتقول اذا انقضت معه الاجارة التي للمستاجر
المذكور واراها لناظرها حيا حيا الارض المذكور من غير المستاجر المبيحة استجارها
وكان له منه بان كان فقهه عليها باذلال اجرة مثل الارض المذكور وغير متعلق
والناظر بها ولا يشر منها فله ان يوجرها منه ولا يجب الذي يعتاد استجارها
الواجب الناظر من ذلك والصورة ما ذكره والله اعلم **مسئله** في شخص استاجر
اجرا من غيره فوجرها المستاجر المذكور على نفسه فبقيت في الارض المذكور عليها
فما انقضت المدة فتمت العم المذكور فهل يكون المستاجر المذكور شريكا
بها او لا **احباب** رجه ان يفتى اذا انتفع المستاجر المذكور بالعم المذكور
انتفاع منها بحيث صار انتفاع المالك مساويا للزيادة الحاصلة بالعم
المذكور فلا يبقى له زيادة وان لم يكن انتفاعه مساويا لها فيبقى له زيادة
والمرجع في ذلك الى الشك من اهل الخبر بذلك طال استجار المستاجر
وجبه الدين على المالك ان يارجره انتفاعي وهو التمتع والسد
عز وجل اعلم **مسئله** في رجل كامله ولد قاصر عن رجة الكمال فكان

المستاجر
الناظر

شطر زيادة
العامة
باب رجع فيه لاهل
خبرة ٥